مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

فشل الحلول الأمنية والعسكرية في السويداء..

خلل العلاقة بين المركز والمجتمع المحلي في عهد الرئيس أحمد الشرع

(قراءة تحليلية)

يوسف كامل خطاب

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

مقدمة

منذ يوم السبت ١١ يونيو ٢٠٢٥م، شهدت محافظة السويداء (إحدى المحافظات السورية، التي تقع في جنوب شرق العاصمة دمشق) أعمال عنف متصاعدة، أدت إلى إزهاق مئات الأرواح من المواطنين (تُقدر أعداد القتلى في الأحداث من جميع الأطراف بين ١٣٨٦ و١٧٠٠ قتيل)؛ فضلًا عن أعمال النهب والسلب والحرق للممتلكات، وتهجير أعداد كبيرة من أبناء المحافظة (بلغ عدد النازحين من محافظة السويداء أكثر من ١٢٨ ألف شخص، منهم أكثر من ٤٣ ألفًا نزحوا في يوم واحد، وفقًا لما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة ، التابعة للأمم المتحدة)؛ وأسر أعداد أخرى؛ الأمر الذي تسبب في تهديد الاستقرار السوري الهش، الذي تحاول السلطة السورية الجديدة بناءه في سورية، إبان سنوات الفوضى والاضطراب التي عاشتها البلاد منذ اشتعال الثورة السورية على نظام الرئيس بشار الأسد عام ٢٠١١م، والتي انتهت بهروبه ولجوئه إلى روسيا، وانتقال السلطة إلى الإدارة الحالية بقيادة الرئيس أحمد الشرع في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤م.

ترصد هذه الورقة وتحلل ما تم من أحداث في السويداء، وعلاقتها بموقف السلطة السورية الجديدة من الأقليات الطائفية عمومًا، والطائفة الدرزية خصوصًا، وموقف الدروز من السلطة؛ ودور هذه العلاقة في اشتعال الأحداث وتصاعدها؛ موضحةً العوامل التي أدت إليها، والعناصر المحرضة عليها والمحركة لها؛ وبيان موقف السلطة منها ودورها فيها، والنتائج التي أسفرت عنها، وتأثيرها على حاضر سوريا ومستقبلها.

موقف السلطة السورية الجديدة من الأقليات الطائفية

عندما انتقلت السلطة إلى الرئيس (أحمد الشرع) وحكومته، أكَّد على أنه سيسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين جميع السوريين، وحرص على طمأنة الأقليات الطائفية في سوريا، إذ نُقِل عنه قوله: إن «سوريا لن تشهد بعد الآن استبعاد أي طائفة» وأن «عهدًا جديدًا بعيدًا عن الحالة الطائفية قد بدأ»؛ وبادر إلى تطبيق ذلك عبر ما أجرته حكومته من حوار وطني، وسعيها إلى استيعاب جميع المكونات الوطنية في مؤسسات الدولة، وخصوصًا المؤسسة الأمنية ووزارة الدفاع، لقاء تسليم تلك الأقليات أسلحتها للجهات المسؤولة في الدولة.

وعلى الرغم مما أبداه الرئيس الشرع وحكومته للأقليات الطائفية من وعود وعروض لتحقيق العدالة المجتمعية، والتخلص من أزمات الاحتقان الطائفي وتداعياته؛ فإن استجابة بعض فئات الأقليات لنداءاته لم تتم، حيث شهدت البلاد محاولة جماعات من بعض الأقليات ــ العلوية والكردية والدرزية ــ الخروج على سلطة الدولة، ورفض ما تصدره من مطالب.

العلاقة بين الدروز والسلطة الانتقالية الجديدة:

ترقب الدروز مع غيرهم من أبناء الأقليات في سوريا ما سيأتي به الحكم الجديد من تغيير يحقق العدالة بين جميع المكونات الوطنية السورية، بغض النظر عن عرقياتها وأديانها ومذاهبها... وغيرها من الإثنيات التي كان النظام السابق يحرص على ترسيخها، ليتسنى له الاستمرار في الحكم دون مواجهة وطنية موحدة.

وحرص الرئيس السوري أحمد الشرع على بناء جسور للتقارب مع المكون الدرزي إبان دخوله دمشق وسيطرته على السلطة؛ حيث سارع إلى استقبال وفد من كبار رجال الدين الدروز، في منتصف ديسمبر ٢٠٢٤م، من بينهم الشيخ سليمان عبد الباقي قائد (تجمع أحرار الجبل) في السويداء؛ وسلمان الهجري نجل الرئيس الروحي للطائفة الدرزية، حكمت الهجري؛ فضلًا عن استقباله للزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط، كأول زائري الشرع على رأس وفد من الوجهاء والأعيان الروحيين اللبنانيين، بما يحمله ذلك من رمزية لا تخفى عن طبيعة العلاقات التاريخية بين السلطة (أي سلطة) في دمشق والطائفة الدرزية عمومًا.

وعلى الرغم من تذبذب ولاء أغلب الدروز السوريين لنظام حافظ الأسد وحكمه، وانضمام بعضهم إلى المعارضة السورية عندما أعلنت عن تصديها للنظام السابق؛ إلا أن علاقة بعض الدروز بالحكومة السورية الجديدة بقيادة (أحمد الشرع) لم تكن على المستوى المأمول من القبول والارتياح؛ بل اصطبغت بصبغة غلب عليها الشد والجذب، والتصعيد في مقابل تصعيد مضاد، بهدف توجيه رسائل تدفع عمليًا لفتح حوار يجنّب سوريا المزيد من الفوضى الأمنية، في مقابل انتزاع مكاسب تتعلق بشكل النظام السياسي وتوزيع السلطات والحفاظ على الخصوصيات المحلية في آن واحد.

خلافات الماضي ومخاوف الحاضر

ويعود توتر العلاقات بين بعض الجماعات الدرزية وحكومة سورية الجديدة إلى تعرض بعض دروز إدلب، وتحديداً في مناطق جبل السمّاق، لانتهاكات وعمليات قتل عشوائية عام ٢٠١٥م، بعد سيطرة فصائل المعارضة المسلحة على المنطقة. وكانت العمليات التي تمت في قرية (قلب لوزة) على يد فصائل (جهادية) متحالفة مع (جبهة النصرة) بقيادة أبو محمد الجولاني ـ حينذاك، الرئيس أحمد الشرع حاليًا ـ من أبرز تلك العمليات.

وفي يوليو عام ٢٠١٦م، فكت (جبهة النصرة) ارتباطها بتنظيم القاعدة وتحولت تدريجياً إلى (هيئة تحرير الشام) بقيادة أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع)؛ وتخلت عن الرؤية الطائفية العنيفة التي كانت تتبناها؛ ونأت بنفسها عن «التشدد»، لتجنب «التصنيف» على لوائح الإرهاب، ولكسب حاضنة اجتماعية مؤيدة وداعمة؛ على خلاف تنظيم الدولة الذي خسر الحاضنة الاجتماعية جراء تعامله الانتقامي الهمجي مع أبناء الطوائف في المجتمعات المحلية.

وتجسد هذا التحول في قيام (هيئة تحرير الشام) ـ بقيادة الجولاني ـ بتشكيل حكومة إنقاذ لإدارة المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتسيير شؤون السكان الذين تجاوزت اعدادهم الأربعة ملايين. وتأكيدًا على التحول الجديد لمنهج وسلوك (جبهة النصرة) إلى (هيئة تحرير الشام)، التقى قائد الهيئة (أحمد الشرع) ـ أكثر من مرة ـ بوجهاء وأعيان المحافظة، ومن بينهم (دروز إدلب) الذين تلقوا منه وعوداً بإرجاع حقوقهم وممتلكاتهم وتأمين الخدمات الأساسية لهم وحمايتهم؛ وهو ما جرى جزئيًا، ولكنه لم يكتمل بسبب تسارع الأحداث واتخاذها منعطفات مختلفة مع سقوط نظام بشار الأسد.

وفي كنف تلك الاختلافات والمخاوف، كان من المتوقع أن يكون التحدي الأبرز أمام الإدارة الجديدة هو الإبقاء على وحدة المجتمع السوري والحفاظ على تماسك نسيجه المتنوع، وكيفية إدارة الأزمات والاحتقان الناتج من ذلك التنوع باختلافاته وخلافاته ومخاوفه؛ وخصوصًا بعد أحداث الساحل الدموية، التي بلغت ذروتها في ٦ مارس ٢٠٢٥م. وأسفرت عن سقوط مئات الضحايا المدنيين العلويين، وبخاصة في اللاذقية وطرطوس ـ فضلًا عن سقوط المئات من قوات الأمن والدفاع السوري؛ الأمر الذي أثار قلقًا واسعًا حول استقرار سوريا ومستقبلها، واحتمال عودة الأمور إلى الانفجار بعد الهدوء الحذر الذي ساد البلاد عقب التخلص من نظام الأسد.

دروز السويداء وموقفهم من السلطة الجديدة

تقع محافظة السويداء في جنوب شرق العاصمة دمشق؛ ويشكل أبناء الطائفة الدرزية الأغلبية السكانية من أبناء المحافظة، حيث تصل نسبتهم إلى (٨٧,٦ ٪) من السكان، فيما يشكّل المسيحيون ـ وأغلبهم من الروم الأرثوذكس (١١٪)؛ ويشكّل المسلمون من أهل السنة والجماعة (٢٪). وقد حرص الدروز ـ باستثناء قلة منهم ـ على النأي بأنفسهم عن الانخراط في معارضة النظام السابق أو الدخول في مواجهات مسلحة ضده، إلا في أوقات متأخرة من بداية الثورة عام ٢٠١١م. ومع ذلك لم يكن الدروز موالين للنظام على غرار أبناء الطائفة العلوية، التي كان الرئيس السابق ووالده ينتسبان إليها.

انقسام الفصائل الدرزية تجاه السلطة الجديدة ومظاهره

حرصت السلطة السورية الجديدة ـ منذ نجاحها في إزالة النظام السابق، والسيطرة على المحافظات الرئيسة في البلاد ـ على إجراء محادثات مستمرة مع قادة المجتمع الدرزي في محافظة السويداء حول حلّ الفصائل الدرزية المسلحة؛ وتسليم ما لديها من أسلحة للدولة؛ ودمج عناصرها في المؤسستين ـ الأمنية والعسكرية ـ السوريتين.

ولم تثمر المحادثات التي أجريت ـ على مدى الشهور الماضية من عمر الدولة ـ عن دخول المحافظة تحت سلطة الدولة والاندماج في مؤسساتها، نظرًا لانقسام القيادات الدينية للدروز وقادة الجماعات السياسية والعسكرية تجاه ذلك؛ فمنهم من تجاوب مع تلك الدعوات وأيدها؛ ومنهم من رفضها وأعاق السبل المؤدية إليها؛ بل وطالب أحد قادتهم الروحيين إسرائيل والولايات المتحدة بحماية الطائفة الدرزية من الحكومة (السنية) الجديدة؛ الأمر الذي عكس غياب الثقة وهشاشة العلاقة بين الطرفين.

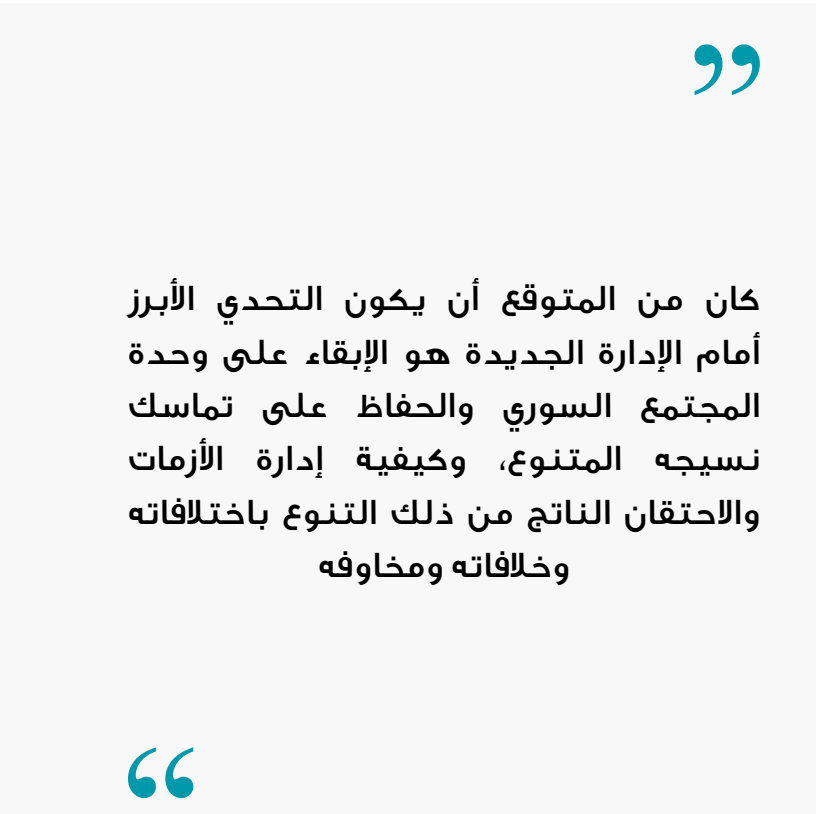

كان من المتوقع أن يكون التحدي الأبرز أمام الإدارة الجديدة هو الإبقاء على وحدة المجتمع السوري والحفاظ على تماسك نسيجه المتنوع، وكيفية إدارة الأزمات والاحتقان الناتج من ذلك التنوع باختلافاته وخلافاته ومخاوفه

وقد عكست أحداث السويداء عمق الانقسامات بين أبناء الطائفة الدرزية أنفسهم؛ ليس على مستوى الرئاسة الروحية فحسب، وإنما على مستوى قادة الجماعات السياسية والفصائل المسلحة؛ وانصب الرفض حول تسليم بعض الجماعات لسلاحها، والوقوف في وجه كل محاولات إدخال الأمن العام إلى السويداء، واشتراط أن تكون اليد العليا لأبناء السويداء.

الجماعات الرافضة لأوامر السلطة الجديدة:

كانت أبرز الجماعات التي رفضت الاستجابة للسلطة الجديدة بشأن حلها وتسليم أسلحتها هي: حركة (رجال الكرامة)، التي يقودها (يحيى الحجار)؛ و(المجلس العسكري) الذي يقوده (طارق الشوفي)؛ و(قوات مكافحة الإرهاب)، التي يرأسها (سامر الحكيم)؛ وهي الذراع العسكري لحزب (اللواء السوري)، الذي ظهر إلى العلن عام ٢٠٢١م، ويرأسه (مالك أبو الخير)، المقيم في فرنسا والرئيس التنفيذي لمنظمة (أنا إنسان). وقد تأثرت هذه الجماعات ـ وخصوصًا (المجلس العسكري) ـ في موقفها المعادي للسلطة الجديدة بآراء ومواقف الشيخ (حكمت الهجري) الذي يمثل أحد شيوخ عقل الطائفة الدرزية في السويداء.

الجماعات المؤيدة لأوامر السلطة الجديدة:

على الطرف الآخر، كانت هناك جماعات درزية تؤيد الاستجابة لأوامر السلطة بحل الجماعات المسلحة وتسليم أسلحتها والمبادرة إلى الاندماج في الجيش السوري تحت مظلة وزارة الدفاع السورية الجديدة، ولم تحمل هذه الجماعات كثيراً من الشروط التعجيزية للدولة الوليدة. وأبرز هذه الجماعات: حركة (شيخ الكرامة)، التي تأسست عام ٢٠١٨م، على يد أبناء الشيخ وحيد البلعوس، ليث وفهد البلعوس، وضمّت العشرات من المقاتلين على مدار السنوات الماضية، ويوجد مركزها الرئيس في منطقة المزرعة في السويداء.

وتجمع (أحرار جبل العرب) بقيادة الشيخ سلمان عبد الباقي، الذي تم تكوينه عام ٢٠٢٢م، وكان فصيلًا مقربًا من حركة (رجال الكرامة)، ويحمل أفكاره وأهدافه؛ حيث يؤكد قائده أن الدروز في سوريا لا يحتاجون لأي دعم من أي دولة، وأن السويداء جزء أصيل من سوريا؛ كما كان عبد الباقي أحد أعمدة التواصل بين وزارة الدفاع وفصائل السويداء، وحضر فصيله الكثير من اللقاءات مع وزير الدفاع السوري مرهف أبو قصرة، وكان يركز في وساطاته على دمج الفصائل في السويداء في الجيش السوري ككل ضمن «جيش موحّد». ولعب التجمع دورًا بارزًا في التهدئة خلال الاشتباكات الأخيرة.

ونظرًا لوقوف قوات البلعوس مع الدولة السورية، تعرضت مقراتها لهجمات عديدة من قبل قوى أخرى في السويداء خلال الاشتباكات التي شهدتها المحافظة مؤخرًا؛ فيما تعرض قائد تجمع (أحرار جبل العرب) الشيخ سلمان عبد الباقي نفسه لمحاولة اغتيال في شهر نوفمبر من العام الماضي بسبب مواقفه المؤيدة للوحدة والاندماج في الدولة الجديدة.

ويعكس هذا الانقسام عمق المأزق الذي تعيشه الطائفة الدرزية في ظل غياب الثقة، وضبابية المشهد العسكري والسياسي داخل السويداء؛ كما يعكس عمق حاجة المحافظة إلى الوحدة والاتفاق على ما ينفع البلاد وينشر الأمن في ربوعها، ويوقف نزيف الدم الناتج عن إحياء النعرات الطائفية وتأجيج أتباعها؛ وهو ما لن يتحقق إلا في ظل دولة موحدة قيادةً وأرضًا وشعبًا.

مظاهر رفض أحد القيادات الدينية للسلطة الجديدة

أسهمت بعض القيادات الدينية الدرزية في اشتعال الأحداث وتصاعدها؛ ويعد الشيخ (حكمت الهجري) من أبرز القيادات الدينية الدرزية التي قامت بهذا الدور، حيث أعلن عن رفضه للسلطة السورية الجديدة بقيادة

الرئيس (أحمد الشرع)؛ وجسَّد رفضه في اتخاذ مواقف مناقضة لتوجهاتها، ومحرضةً ضد كل ما تقوم به من إجراءات؛ ومن المظاهر الدالة على ذلك:

- رفض الشيخ الهجري وأتباعه لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي نظمته الإدارة السورية في فبراير ٢٠٢٥م؛ لأنه لم يُدعَ إليه؛ حيث حرصت الإدارة على أن تكون الشخصيات المشاركة في المؤتمر بعيدة عن التكتلات والأحزاب والمرجعيات الدينية ـ ومنهم مشايخ عقل السويداء ـ واقتصرت المشاركة في المؤتمر عن محافظة السويداء على (٢٠) شخصية أكاديمية واجتماعية.

- تشجيع التظاهر ضد النظام الجديد والمطالبة بإسقاطه؛ ففي ٦ مارس ٢٠٢٥م، نظمت المجموعات المتبنية لأفكاره، بما في ذلك المجلس العسكري في السويداء، وتيار سوريا الفيدرالي، والتيار السوري العلماني، مظاهرة تدعو إلى إسقاط الرئيس الشرع ونظامه، ورفع المتظاهرون صور الشيخ الهجري كرمز لمعارضي النظام الجديد الرافضين لسلطته.

- معارضته للإعلان الدستوري، الذي تم توقيعه من قبل رئيس الدولة، في ١٣ مارس ٢٠٢٥م، لنصّ مادته الثالثة ـ في بندها الأول ـ على أن : «دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع»؛ حيث اعتبر الهجري أن نص الدستور على أن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع «تكريس للون الواحد»، وطالب بأن تكون الدولة علمانية وديمقراطية ولا مركزية؛ ولا علاقة لها بالدين بأية صورة.

- منعه قوات الأمن الحكومية من دخول المحافظة والانتشار في مدنها لفرض الأمن والسيطرة عليها، وحصر تواجدهم على الحدود الخارجية للمحافظة فقط؛ ورفضه أن تتولى شخصيات المحافظة، مثل (ليث البلعوس) أو (سليمان عبد الباقي)، مهمة ضبط الأمن بالتنسيق مع الحكومة. وادعاؤه أن الأمن الداخلي للمحافظة من اختصاص أبناء الطائفة الدرزية ذات الأغلبية العددية من السكان.

وقد تجسد ذلك في قيام المسلحين من أتباعه، في يناير ٢٠٢٥م، بمنع رتل من إدارة العمليات العسكرية للجيش السوري الجديد من دخول محافظة السويداء وتأسيس وجود حكومي أمني في المحافظة، على غرار ما قامت به الحكومة في محافظتي درعا والقنيطرة المجاورتين. كما تجسد في منعه قوات الأمن العام التابعة لحكومة دمشق من دخول مدينة السويداء، ومنطقة جرمانا جنوب شرقي العاصمة، للقبض على «قتلة» أحد عناصر الأمن العام عند أحد مداخل المنطقة في الأول من مارس ٢٠٢٥م.

- اعتماده في مواقفه المضادة للإدارة السورية الجديدة، على الجماعات المسلحة المتمردة على الدولة، المتضامنة معه، والمتمثلة في (المجلس العسكري لمحافظة السويداء)، الذي تم تكوينه في فبراير ٢٠٢٥م، بعد سقوط النظام بأشهر، بقيادة طارق الشوفي، والذي يضم بعض الضباط والعناصر الأمنيين السابقين، ولذلك يتمسك الهجري بمطالبة الدولة بإعادتهم إلى عملهم. وقد برز دور هذه القوة المسلحة في الأحداث الحالية، حيث كان أحد الأطراف التي أشعلت الاشتباكات

الأخيرة، وذلك كونه الفصيل الذي تبادل الاشتباكات المتقطعة وعمليات الخطف مع البدو، والتي انتهت ببدء الصراع الدامي منتصف شهر يوليو ٢٠٢٥م وقادت المحافظة إلى مواجهات دامية. وتُتهم قواته بتنفيذ عمليات قتل جماعية بحق البدو وقوات الأمن الداخلي والجيش السوري.

- كما كان الشيخ حكمت الهجري عنصرًا رئيسًا في أحداث مايو ٢٠٢٥م؛ التي نشأت بسبب تداول مقطع صوتي نسب إلى أحد أفراد الأقلية الدرزية في سوريا يسيء فيه إلى الإسلام والنبي محمد صلى اللّه عليه وسلم؛ ومع أن الشخص الذي يُفترض أنه قام بذلك، أنكر ما نسب إليه، فإن الأمور تطورت للأسوأ؛ حيث بدأت مجموعات مسلحة مجهولة بمهاجمة بلدة (جرمانا) ذات الأغلبية الدرزية بالقرب من العاصمة السورية دمشق للانتقام ممن أساؤوا للإسلام ونبيه صلى اللّه عليه وسلم؛ وقد صرح المراقبون حينها بأن بعض المهاجمين قد يكونون مرتبطين بقوات الأمن التابعة للحكومة السورية الجديدة المؤقتة؛ مما أدى إلى انتشار العنف في عدة مناطق ذات أغلبية درزية، بما في ذلك بلدتي جرمانا وصحنايا، بالقرب من دمشق، وصولاً إلى محافظة السويداء ذات الأغلبية الدرزية. وأسفرت الأحداث حينها عن مقتل ١١٩ شخصًا على الأقل، بينهم مسلحون دروز وقوات أمن، في مواجهة دموية.

- رفضه لما تبرمه الدولة من اتفاقات مع شيوخ عقل الدروز في السويداء؛ وتجلي ذلك في رفض حضور الاتفاق الذي تم توقيعه في ٤ مايو ٢٠٢٥م ـ المعروف باتفاق (البنود الخمسة) ـ بين الحكومة السورية ووجهاء الطائفة الدرزية: (ويوسف جربوع، وحمود الحناوي)، والذي تم إثر موافقة قادة الطائفة الدرزية في صحنايا على السماح لقوات الحكومة السورية بدخول مناطقهم، وقيام بعض السكان بتسليم أسلحتهم؛ مقابل التزام الدولة بـ : ١. تفعيل أدوار الشرطة والأمن في السويداء من أبناء المحافظة؛ و٢. فك الحصار عن مناطق جرمانا وصحنايا وأشرفية صحنايا؛ و٣. تأمين طريق دمشق ـ السويداء وضمان سلامته وأمنه، تحت مسؤولية السلطة، وبشكل فوري؛ و٤. وقف إطلاق النار في جميع المناطق؛ ٥ . واعتبار» أي إعلان يخالف هذه البنود أو يتجاوزها، إعلانًا أحادي الجانب». كما رفض الاتفاق الذي أبرمته الحكومة مع شيوخ العقل في السويداء، يوم ١٤ يوليو ٢٠٢٥م، لإنهاء الأزمة التي اشتعلت في المحافظة يوم ١١ يوليو ٢٠٢٥م ؛ مدعيًا إلى أن الاتفاق قد تم نتيجة ضغوط ، مؤكداً أن القتال سيتواصل لحين «تحرير كامل السويداء».

يعد الشيخ (حكمت الهجري) من أبرز القيادات الدينية الدرزية التي أسهمت في اشتعال الأحداث وتصاعدها، حيث أعلن عن رفضه للسلطة السورية الجديدة بقيادة الرئيس (أحمد الشرع)؛ وجسَّد رفضه في اتخاذ مواقف مناقضة لتوجهاتها، ومحرضةً ضد كل ما تقوم به من إجراءات

- مطالبته المستمرة ـ منذ سقوط النظام السابق ـ بالحماية الدولية والإدارة الذاتية للدروز، وإصراره على ذلك والجهر به؛ على الرغم من الوساطات الإقليمية والدولية لثنيه عن مطالبة التي ستودي إلى إثارة الفتن وتفكيك البلاد. وخلال الأحداث الأخيرة، طلب الهجري من حكومة بنامين نتنياهو الدعم ضد الشرع وحكومته؛ وطالب بفتح معبر مع الأردن، وفتح الطرقات مع مناطق سيطرة قسد، وهو مطلب أثار شكوكًا كثيرة في الأوساط

السورية، كونه يتوافق مع التسريبات التي تتحدث عن رغبة إسرائيل في فرض مشروع (ممر داود) الذي يمنحها وصولًا ميسرًا إلى مناطق سيطرة قسد، مرورا بالجنوب والبادية السوريين.

> **أشار الرئيس الشرع في كلمته للشعب سوري إلى بعض هذه الأهداف التي يسعى الهجري إلى تحقيقها عبر معارضاته المتعاقبة لكل ما يصدر عن الإدارة الجديد من توجيهات**

وقد أشار الرئيس الشرع في كلمته للشعب السوري إلى بعض هذه الأهداف التي يسعى الهجري إلى تحقيقها عبر معارضاته المتعاقبة لكل ما يصدر عن الإدارة الجديد من توجيهات، بقوله: إن «المصالح الضيقة لبعض الأفراد في السويداء ساهمت في حرف البوصلة حيث ظهرت طموحات انفصالية لبعض الشخصيات التي استقوت بالخارج وقادت جماعات مسلحة تمارس القتل والتنكيل بشكل متسارع».

أحداث السويداء (١١ يوليو ٢٠٢٥م) وموقف الدولة منها:

شهدت محافظة السويداء موجة عالية من الأحداث الدامية، بدأت يوم السبت ١١ يونيو ٢٠٢٥م، إثر قيام أحد مسلحي قبائل البدو، الذين وضعوا حواجز على طريق السويداء ــ دمشق، باختطاف تاجر خضار من الدروز؛ ما أدى إلى تحوّل المشهد بعد ذلك إلى عمليات احتجاز متبادل واشتباكات مسلحة بين الطرفين، أوقعت ٤٠ قتيلًا ـ بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان (٢٧ قتيلًا من الدروز، بينهم طفلان، و١٠ من البدو، و٣ أشخاص مجهولي الهوية)، ونحو ٥٠ جريحًا، بينما أفادت وزارة الدفاع عن مقتل ٣٠ شخصًا وجرح مئة آخرين.

وعلى الرغم أن (منصة السويداء ٢٤ المحلية) ذكرت في وقت لاحق أن المخطوفين من الطرفين قد تم إطلاق سراحهم ليل الأحد ١٢ يونيو ٢٠٢٥م؛ إلا أن الأمور لم تهدأ؛ بل بلغ التصعيد مداه بسبب تدخُّل القوات الأمنية والعسكرية السورية لإعادة الأمن والاستقرار للمنطقة.

تدخُّل الدولة لحل الأزمة:

نتيجة لتصاعد أعمال العنف في السويداء، قامت الحكومة السورية بإرسال قوات أمنية للسيطرة على الموجهات بين المقاتلين الدروز والمسلحين من أبناء قبائل البدو في المحافظة؛ وعندما فشلت القوات الأمنية في تحقيق المهمة؛ أعلنت وزارة الدفاع السورية يوم ١٤ يوليو ٢٠٢٥م، البدء بنشر قواتها في قرى السويداء للسيطرة على الموقف ووقف القتال بين الطرفين.

وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق بين (دار طائفة المسلمين الموحدين الدروز في سوريا)، ممثلة بشيخي عقل الطائفة: يوسف جربوع، وحمود الحناوي من جهة، والحكومة السورية ــ ممثلة بقائد قوات الأمن الداخلي في السويداء العميد أحمد الدالاتي ومسؤولين آخرين من الجهة الأخرى ـ وتضمن الاتفاق النقاط التالية ـ وفقًا لما أعلنه حينها شيخ عقل الطائفة (يوسف جربوع) ـ :

- الإيقاف الكامل والفوري للعمليات العسكرية في السويداء؛ وعودة قوات الجيش إلى ثكناتها.

- تشكيل لجنة مراقبة من الدولة ووجهاء السويداء للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

- «الاندماج الكامل للسويداء ضمن الدولة السورية والتأكيد على سيادتها الكاملة على جميع أراضي المحافظة».

- نشر حواجز الأمن الداخلي والشرطة من الدولة ومنتسبي الشرطة من السويداء والمناطق المجاورة، لتولي مهام قيادية وتنفيذية لإدارة الملف الأمني بالمحافظة.

- التوافق على آلية لتنظيم السلاح الثقيل في السويداء، بما يضمن إنهاء مظاهر السلاح خارج إطار الدولة.

- إعادة تفعيل جميع مؤسسات الدولة في جميع مناطق السويداء وفقا للأنظمة والقوانين السورية.

و وفقًا لما صرح به الشيخ (يوسف جربوع) لوسائل الإعلام، فإن التوافق على هذا الاتفاق قد تم عبر (المراسلات) ولم يتم التوقيع عليه من قبل كل الأطراف؛ لأن الوضع الأمني في السويداء لا يسمح بالتنقل وعقد لقاءات؛ وأن شيخ العقل الشيخ (حكمت الهجري) لم يوقع عليه لأنه «كان لديه توجه آخر».

رفض الهجري للاتفاق وطلبه للحماية من إسرائيل:

على الرغم من موافقة شيخي عقل الطائفة الدرزية في السويداء (يوسف جربوع، وحمود الحناوي)، فضلًا عن موافقة وتأييد بعض قادة الحراك المدني والمسلح البارزين في طائفة الموحدين الدروز، مثل: (ليث البلعوس) قائد حركة (شيخ الكرامة)؛والشيخ (سلمان عبد الباقي) قائد تجمع (أحرار جبل العرب)... وغيرهما؛ فإن الشيخ (حكمت الهجري)، لم يوافق عليه؛ وأعلن رفضه له، في بيان أصدره بعد نصف ساعة من إبرام الاتفاق.

وتضمن بيان الهجري: أنه «لا يوجد أي اتفاق أو تفاوض أو تفويض مع ما سماها (العصابات المسلحة التي تُسمي نفسها زوراً حكومة)». محذراً من أن أي شخص أو جهة تخرج عن هذا الموقف الموحَّد، وتقوم بالتواصل أو الاتفاق من طرف واحد، «ستُعرِّض نفسها للمحاسبة القانونية والاجتماعية دون استثناء أو تهاون»؛ مدعيًا أن بيان الاتفاق صيغ تحت ضغط دمشق وأطراف خارجية، متهمًا الحكومة بنكث العهد، داعيًا لمواجهتها، مؤكداً أن القتال سيتواصل لحين «تحرير كامل السويداء». ووجَّه الهجري، وللمرة الأولى، نداءً إلى «الرئيس ترامب ودولة رئيس الحكومة نتنياهو، للتحرك لحماية دروز سوريا».

خروج الجيش السوري من السويداء وملابساته

بعد الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار في السويداء، أعلن الجيش السوري إنهاء مهمته داخل المدينة، وتسليم النقاط الأمنية إلى وزارة الداخلية؛ وبدأ ـ مساء يوم ١٦ يوليو ٢٠٢٥م ـ في الانسحاب من مدينة السويداء؛ وأصدرت وزارة الدفاع السورية بيانًا بهذا الخصوص جاء فيه : «بدأ انسحاب قوات الجيش العربي السوري من مدينة السويداء تطبيقًا لبنود الاتفاق المبرم، وبعد الانتهاء من تمشيط المدينة من المجموعات الخارجة عن القانون»؛ من دون أي ذكر لانسحاب قوات حكومية أخرى منتشرة في المدينة . وأصدرت الرئاسة السورية تعليمات للجهات الرقابية باتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق المتجاوزين، مهما كانت مناصبهم، ودعت إلى الحفاظ على ممتلكات المواطنين وحفظ السلم الأهلي.

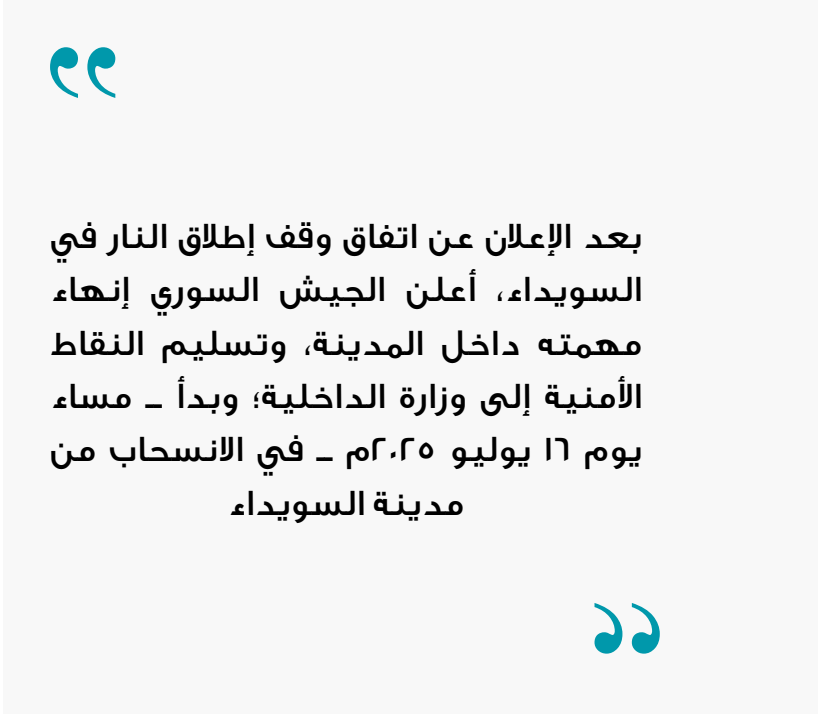

وقد أثار خروج الجيش السوري من السويداء، بهذه السرعة، ودون أن يحقق مهامه من بسط الأمن والاستقرار في المحافظة، وإنهاء ما فيها من اضطرابات، جدلًا واسعًا، وذلك للاعتبارات التالية:

أولًا: أن خروج الجيش السوري من السويداء تزامن مع شن غارات إسرائيلية على القوات الحكومية في محافظتي السويداء ودرعا بالجنوب السوري يوم ١٥ يوليو ٢٠٢٥م؛ لتدمير الآليات الي استخدمها الجيش في السويداء (الدبابات والعربات المدرعة)؛ فضلًا عن الضربات الإسرائيلية المتتالية ضد محيط قصر الرئاسة ومقر قيادة الأركان للجيش السوري في دمشق، يوم ١٦ يوليو ٢٠٢٥م، والتي تعد رمزًا لقوة الجيش السوري وقدرته على تنفيذ عمليات ميدانية لتحقيق الأمن والاستقرار.

ثانيًا: تزامن الضربات الإسرائيلية مع إعلان الشيخ حكمت الهاجري عن رفض الاتفاق مع الدولة، وطلبه من إسرائيل بالتدخل لحماية الدروز من الجيش السوري؛ وهو الإجراء الذي رأى فيه البعض نوعًا من الخيانة الوطنية والاستعانة بأعداء الوطن لقتل أبنائه؛ فيما رآه البعض تصرفًا حكيمًا لحماية الدروز من الاعتداء الوقع عليهم من الجيش السوري؛ واستدل أصحاب هذا الرأي بما قامت به عناصر، قيل إنهم من الأمن العام السوري، من تجاوزات وأعمال استفزازية ضد رموز الدروز، كحلق شوارب ولحى كبار السن من الرجال، وركل عمائم رجال الدين بالأرجل؛ في مشاهد تحمل رمزية إذلال واضحة. وقد تم تصوير تلك المشاهد ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي، فأثارت صدمة كبرى في المجتمع السوري، لتشابهها مع ما كان يفعله الدواعش مع مخالفيهم .

ثالثًا: تصريح الرئيس السوري (أحمد الشرع) بأن خروج القوات السورية من السويداء تم نتيجة استهداف إسرائيل لقوات الجيش السوري، حيث قال في كلمته للشعب السوري بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار وخروج قوات الجيش: «الدولة السورية تمكنت من تهدئة الأوضاع رغم صعوبة الوضع؛ لكن التدخل الإسرائيلي

دفع البلاد إلى مرحلة خطيرة تهدد استقرارها نتيجة القصف السافر للجنوب ولمؤسسات الحكومة في دمشق».

رابعًا: إقرار الرئيس الشرع بأن وقف القتال والخروج من السويداء قد تم بناءً على وساطات خارجية، حتى لا تزداد الأوضاع سوءًا، وتنفّذ إسرائيل تهديداتها، بأن استمرار الجيش السوري في السويداء سيعرضه للمزيد من الضربات المدمرة؛ وذلك ما صرح عنه بقوله: « ... وعلى إثر هذه الأحداث، تدخلت الوساطات الأمريكية والعربية، بمحاولة للوصول إلى تهدئة الأوضاع». ولم تفوت إسرائيل الفرصة، حيث روجت عبر وسائل الإعلام أن الخروج السريع للجيش السوري جاء نتيجة الضربات التي وجهتها إسرائيل إلى الجيش السوري في السويداء عبر المسيرات والقوات الجوية.

تدخُّل العشائر في أحداث السويداء ومخاطره

مع خروج الجيش السوري من السويداء، بادرت الجماعات الدرزية المسلحة إلى استهداف قبائل البدو من سكان السويداء، للانتقام منهم على ما ارتكبته بعض العناصر العسكرية والأمنية من تجاوزات ضد الدروز بمساعدة البدو؛ فمارسوا ضدهم انتهاكات كثيرة ليجبروهم على التهجير القسري من المحافظة؛ ما دفع أبناء العشائر في أنحاء سوريا إلى التوافد إلى السويداء لنصرة قبائل البدو الذين تعرضوا للقتل والأسر من الجماعات المسلحة الدرزية ـ وفقًا لما يعرف في تقاليد العشائر البدوية السورية بـ (الفزعة) ـ ليزداد الموقف في السويداء تعقيدًا ويبدوا وكأنه حربًا أهلية بين المكون الدرزي وأبناء القبائل العربية .

ولم تتخذ الدولة إجراءات تمنع العشائر عن التوافد إلى السويداء والاشتباك مع الدروز؛ ما جعل الأمر يبدو وكأنها موافقة أو مؤيِّدة لما تم، لتؤكِّد للدروز في الداخل وللمراقبين من الخارج أن غياب الدولة عن بسط يديها على كل أنحاء البلاد وجميع مكوناتها لفرض الأمن والاستقرار، سيفضي إلى تعقيد الأمور وخروجها عن السيطرة، وإفشال ما تبذله القيادة الانتقالية الحالية من جهود للعبور بسوريا إلى مرفأ الاستقرار، واجتياز عقود القهر والتقهقر التي عاشتها في ظل القيادة السابقة.

وذهب البعض في تحليل المشهد والتلميح لتواطؤ الحكومة، وربما تورطها فيه، إلى أن العدد الأكبر من جموع العشائر التي توافدت على السويداء، ما هم إلا عناصر أمنية وعسكرية تابعة للدولة، قامت باستبدال بزتها العسكرية بملابس مدنية، لتكون أكثر حرية في ارتكاب المخالفات، وأقل إدانة عما ترتكبه؛ واستدل من قال بهذا الرأي من المتابعين للأحداث في الداخل والخارج، بكم ونوع الأسلحة التي كانت تلك الجموع تحملها، ومنها صواريخ (الجرامنوف)؛ كما استدل بسرعة استجابة العشائر لدعوة الحكومة بالخروج من السويداء بعد أداء مهمتهم (فزعتهم).

لم تتخذ الدولة إجراءات تمنع العشائر عن التوافد إلى السويداء والاشتباك مع الدروز؛ ما جعل الأمر يبدو وكأنها موافقة أو مؤيِّدة لما تم، لتؤكِّد للدروز في الداخل وللمراقبين من الخارج أن غياب الدولة عن بسط يديها على كل أنحاء البلاد وجميع مكوناتها لفرض الأمن والاستقرار، سيفضي إلى تعقيد الأمور وخروجها عن السيطرة

وقد أشار الرئيس السوري (أحمد الشرع) إلى هذا الأمر ـ في كلمته التي وجهها للشعب السوري والعالم، عقب خروج القوات السورية من السويداء تحت ضغط الضربات الإسرائيلية من جهة، والتوصيات الأمريكية والتركية من جهة أخرى ـ حيث أوضح في خطابه أن خروج الدولة من المنطقة، قد فاقم من الأزمة، وجعل الدروز ينتقمون من بدو السويداء، وذلك بقوله: «بدأت مجموعات مسلحة بعدها بشن هجمات انتقامية عنيفة ضد البدو وعائلاتهم، ما أدى إلى تهجير جماعي للسكان، وخلق حالة من الرعب والفوضى». وأضاف: «هذه الهجمات الانتقامية ترافقت مع انتهاكات لحقوق الإنسان دفعت بقية العشائر العربية إلى التوافد لفك الحصار عن البدو داخل السويداء، ما أدى إلى تصاعد التوتر». وذكر أنه «في ظل هذا المشهد تلقت الحكومة السورية دعوات دولية للتدخل مجدداً لوقف ما يجري وفرض الأمن والاستقرار في البلاد».

وعلى الرغم مما في أقول الرئيس الشرع من دقة وصدق في وصف المشهد وتطوره في السويداء، إلا أنه ينطوي على مخاطر كبيرة على حاضر سوريا ومستقبلها، وذلك للاعتبارات التالية:

- أظهر الدولة في صورة عاجزة عن فرض الأمن في جميع المحافظات وعلى جميع المكونات؛ وهو أمر في غاية الخطورة لما قد يترتب عليه من نزع ثقة الشارع السوري في قدرة القيادة الحالية للبلاد في فرض الأمن، الذي يعد الركيزة الأولى من دعائم الاستقرار .

- يبرر للعشائر ما قاموا به من أعمال انتقامية ضد الدروز في السويداء ،مستخدمين قوة السلاح، التي يفترض أن تكون حكرًا على الدولة، كما تبرز في الوقت نفسه أن الدولة لا تساوي بين مكوناتها في مطالبتها بجمع السلاح من أيدي المواطنين أيًا كانت انتماءاتهم العرقية والدينية.

- يظهر الدولة بمظهر النظام الذي يعتمد على مليشيات غير شرعية في تحقيق أهدافه، حيث وجه الرئيس في كلمته شكرًا خاصًا للعشائر على «مواقفها البطولية»، وطالبهم بوقف القتال، و»... تغليب صوت العقل والحكمة وفتح المجال للعقلاء من الجانبين لإصلاح ذات البين»؛ ما يشعر المتابع للمشهد بأنه هو من أمرهم ببدايته؛ وليست (الفزعة) لنصرة المظلوم التي تعد تقليدًا اجتماعيًا لدى العشائر السورية، وفقًا لما حاول بعض المحللين السياسيين تصويره للمراقب على أنه إجراء طبيعي أو اعتيادي!

- يعكس صورة سلبية عن السياسة الداخلية السورية، حيث تومئ عبارة: «في ظل هذا المشهد تلقت الحكومة السورية دعوات دولية للتدخل مجدداً لوقف ما يجري وفرض الأمن والاستقرار في البلاد»؛ بأن ما تقوم به الحكومة السورية في الداخل من إجراءات، يتم إقراره من الخارج، وأن الحكومة مجرد أداة لتنفيذ ما يملى عليها من (دعوات دولية)، وفقًا للمصطلح الذي استخدمه الرئيس .

نتائج الأحداث وآثارها على حاضر سوريا ومستقبلها

أسفرت أحداث السويداء عن عدة نتائج أولية، قد تحدث آثارًا سلبية ـ داخلية وخارجية ـ على حاضر سوريا ومستقبلها، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي:

خطورة الملف الطائفي

أبرزت أحداث السويداء أن الملف الطائفي هو أحد أخطر التحديات التي تواجه الدولة السورية في حاضرها ومستقبلها، وأنه حجر العثرة الرئيس الذي يقف أمام تطلعات الشعب السوري في دولة موحدة، آمنة، مستقرة؛ تحظى جميع مكوناتها بالحرية والعدالة والمساواة؛ وأكّدت الأحداث أن سوريا لا يمكن أن تتعافى من مأساتها دون مواجهة شجاعة للملف الطائفي؛ فإعادة بناء الدولة تتطلب مصالحة حقيقية لا تُقصي أحدًا، وتعترف بكل الضحايا، وتؤسس لثقافة سياسية جديدة تقوم على المواطنة المتساوية، والعدالة، والتمثيل الحقيقي لجميع مكونات المجتمع.

فقد أدى استخدام الانتماء الطائفي كسلاح سياسي وأمني من قبل مختلف الفاعلين إلى مخاطر كبيرة على حاضر الشعب السوري وسلطته، تمثلت في :

- تآكل الثقة بين مكونات المجتمع،
- وتصاعد خطاب الكراهية،
- وتكريس الانقسام المجتمعي على أسس مذهبية وعرقية،

تأجيج الصراع المسلح بين مكونات المجتمع المتعددة والمتنوعة؛

أما المخاطر المستقبلية، فتتمثل في:

- تهديد الوحدة الوطنية وبنية الدولة المركزية.
- صعوبة بناء عقد اجتماعي جديد دون معالجة هذا الملف.
- احتمالات التقسيم الناعم أو الفيدرالية الطائفية كمخارج غير مستقرة.

الأمر الذي يتطلب اقتلاع جذور الطائفية من المجتمع، وذلك من خلال:

- بناء دولة مواطنة لا تميّز بين السوريين على أساس الدين أو المذهب.
- إصلاح المناهج التربوية والإعلامية.
- إنشاء لجان مصالحة وطنية مستقلة تنظر في الانتهاكات ذات الطابع الطائفي.
- تفعيل دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تسهيل العدالة الانتقالية.

> **كشفت أحداث السويداء عن فشل الدولة في السيطرة على محافظة السويداء، والقضاء على ما اشتعل فيها من اضطرابات أمنية**

عجز الدولة عن ملء الفراغ الأمني

كشفت أحداث السويداء عن فشل الدولة في السيطرة على محافظة السويداء، والقضاء على ما اشتعل فيها من اضطرابات أمنية، حيث أدى التدخل الأمني والعسكري إلى تفاقم تلك الاضطرابات وتحولها من مواجهة بين دروز وبدو السويداء إلى مواجهة مسلحة بين الدروز والسلطة بجناحيها الأمني والعسكري،

وأسفر عن ما تعاني منه المؤسستين الأمنية والعسكرية من قصور، بل وعجز عن ملء الفراغ الأمني في المحافظات والمناطق السورية التي تضم أقليات طائفة؛ ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها:

أولًا: التدخل الخارجي: حيث أدى الاستهداف الإسرائيلي لآليات الجيش السوري التي توجهت للسويداء لوقف القتال ونشر الأمن، إلى إعاقة هذا القوات عن مهامها، وتقرير الخروج منها استجابة للتهديدات الإسرائيلية، التي لم تقتصر على السويداء بل امتدت لضرب مقر وزارة الدفاع السورية ومحيط القصر الجمهوري.

ثانيًا: ضعف العلاقة بين السلطة السورية الجديدة وبعض مكونات الطائفة الدرزية في السويداء، والتي تعود إلى: فقدان الثقة بين الطرفين، نتيجة شعور أبناء السويداء بأن أجهزة الدولة لا تمثل مصالحهم ولا توفر لهم الحماية، بل تمارس عليهم ضغوطًا أمنية وانتقائية

ثالثًا: تعارض وجهات النظر بين السلطة وبعض الجماعات الدرزية حول أمن المحافظة وسبل تحقيقه، بسبب غياب التنسيق بين فروع الأمن المختلفة وافتقادها لقاعدة بيانات ميدانية دقيقة عن الفاعلين المحليين بالمحافظة. حيث ترى السلطة حتمية المركزية الامنية؛ أي تمركز القرار الأمني في دمشق وغياب التمثيل المحلي في إدارة الملف الأمني للمحافظة؛ بينما ترى بعض الجماعات أن ذلك يتعارض مع الخصوصية المحلية للمحافظة، ويتجاهل الطابع الاجتماعي والديني الخاص بالمجتمع الدرزي في تشكيل استراتيجيات الأمن.

رابعًا: تعجُّل السلطة في إصدار القرارات، وإخفاقها في ترتيب الأولويات المتعلقة بالملف الأمني؛ وخصوصًا ما يتعلق منه بحل الجماعات المسلحة وتسليم أسلحتها، لا سيما الجماعات الخاصة بالأقليات، التي تعرضت ـ منذ انطلاقة الثورة السورية عام ٢٠١١م ـ إلى حالة بينة من الظلم والتهميش، ليس من قبل النظام السابق فحسب، بل ومن بعض أقرانهم من المجموعات الثورية، المختلفة معهم ـ طائفيًا ومذهبيًا واثنيًا ـ مما جعل وعيًا جماعيًا يتشكّل لديهم بمسؤوليتهم الذاتية عن حماية أنفسهم وطوائفهم من التنكيل والتشريد، فضلًا عن الظلم والتهميش.

ومع سقوط النظام السابق، لم تكن تطلعات تلك المكونات نحو العدالة مجرد طموحات خطابية، يبديها الرئيس الشرع في كلماته ولقاءاته، بل كانت تطلعاتهم مشروطة بأداء ميداني يعكس الشراكة ويعالج الذاكرة الجريحة. وفي هذا السياق، يبدو للمراقب أن حكومة الرئيس أحمد الشرع ـ رغم خطابها التصالحي ـ قد تسرّعت في بعض خطواتها، ومن أبرزها محاولة تفكيك الميليشيات المحلية وسحب الأسلحة الفردية من الفصائل المجتمعية في وقت مبكر، قبل أن تترسخ الثقة، التي تمكن الحكومة من السيطرة الأمنية والمؤسسية الكاملة.

فالسلاح بالنسبة لكثير من هذه الفصائل لم يكن أداة تمرد بل هو وسيلة بقاء، نشأت في ظل فراغ أمني وفوضى قاتلة، لم يرَ الناس فيهما بديلًا واقعيًا لحمايتهم سوى الدفاع الذاتي. الأسوأ من ذلك أن كثيرًا من عناصر تلك المجاميع الطائفية، كانوا ينظرون إلى القوى الأمنية ـ التي أوكلت إليها السلطة مهمة حفظ

الأمن وتحقيق الاستقرار ـ على أنهم خصوم الأمس، أو جهات غير مؤتمنة، نتيجةً لتجارب سابقة خلال الحرب.

وقد أوجد هذا الإرباك المبكر في ترتيب الأولويات شعورًا بالخذلان والخوف، بل وعزز روايات الانقسام والاصطفاف الطائفي مجددًا، وأسهم في تصعيد التوتر، لا سيما بعد أحداث الساحل الدامية، التي لم تحسم نتائج تحقيقاتها إلا بعد شهور من وقوعها، ولم تعرف بعد عقوبة من شارك فيها، وارتكب جرائمها.

استمرار النفوذ غير الرسمي للجماعات المسلحة

على الرغم من حرص الإدارة السورية الجديدة على التخلص من الفوضى الأمنية التي سادت البلاد منذ بدأ الثورة السورية ٢٠١١م، وحتى خروج الرئيس السابق والاستيلاء على السلطة في ديسمبر ٢٠٢٤م، إلا أن السلطة الجديدة لم تتمكن من تحقيق ذلك، للأسباب التالية:

- انتشار الجماعات المسلحة المقاومة للنظام؛ وعصابات التهريب والاتجار بالمخدرات وعمليات الخطف (يذكر أن أحداث السويداء قد اشتعلت بسبب اختطاف أحد التجار الدروز من قبل عناصر من البدو المكلفين بحماية الطريق بين المحافظ ودمشق) والابتزاز وسط غياب الردع الفعّال.

- تساهل السلطات مع بعض الجماعات المسلحة التي ارتبطت بعلاقات غير رسمية مع جهات أمنية، (وهو ما بدا واضحًا في تسليح العشائر التي هبت لدعم البدو في السويداء ضد الدروز)؛ الأمر الذي أضعف من مصداقية الدولة وجديتها فيما تصدره من قرارات.

- عجز قوات الأمن وقوات الجيش عن نشر الأمن وتحقيق الاستقرار عبر التدخل المباشر في حالات الانفلات الأمني، واضطرارها للخروج من بؤر الاشتعال دون إنجاز مهامها بذريعة عدم التصعيد مع المكون المحلي(خروج الجيش السوري من السويداء قبل حل الأزمة).

- تآكل شرعية الأجهزة الأمنية في نظر السكان، بسبب تفاوت أدائها بين منطقة وأخرى، حيث تعتمد على العنف غير المتكافئ في مناطق، مقارنة بتساهلها أو تواطؤها في منطقة أخرى؛ وهو ما يظهر بوضوح عند المقارنة بين أداء القوات الحكومة في مدن الساحل ضد العلويين، وما تم في مدن وقرى السويداء ضد الدروز.

- اعتماد السكان في بعض المناطق على شبكات الحماية الذاتية بدلًا من مؤسسات الدولة؛ ففي السويداء قام بعض السكان بتشكيل فصائل محلية ـ مثل (قوة مكافحة الإرهاب) و(رجال الكرامة)... وغيرهما ـ لملء الفراغ الأمني، الناشئ عن غياب سلطة الدولة، بسبب عجزها أو تواطؤها أو غير ذلك من الأسباب. وظلت مجموعات مثل (الفجر) و(اللواء الثامن) تمارس دورًا أمنيًا غير رسمي.

ضعف العلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي

كشفت أحداث السويداء عن أن فشل الجيش السوري وأجهزة الأمن في فرض الأمن بمحافظة السويداء لا يعود فقط إلى ضعف الإمكانات أو نقص التنسيق، بل هو نتيجة تراكمات سياسية واجتماعية وأمنية، أسهمت في تفكك العلاقة بين الدولة وبعض مكونات المجتمع. ويشكل هذا الفشل تهديدًا لوحدة الدولة واستمرارية مؤسساتها، ما لم يُعالج ضمن رؤية شاملة تُعيد الاعتبار للشرعية المحلية، وتبني شراكة أمنية قائمة على الثقة لا القمع.

الرهانات المستقبلية بين فرص الإصلاح وبوادر التقسيم

تمثل أحداث السويداء التي اندلعت في ١١ يونيو ٢٠٢٥م لحظة فارقة في تاريخ سوريا المعاصر، إذ إنها طرحت على الساحة الوطنية أسئلة جوهرية تتعلق بطبيعة الدولة، وشكل العلاقة بين المركز والأطراف، وحدود المشاركة السياسية للأقليات، وملف العدالة الانتقالية. وبناءً على هذه التطورات، نستعرض فيما يلي أبرز السيناريوهات المحتملة التي قد تتبع تلك الأحداث، والتحديات التي تواجه مشروع المصالحة الوطنية، والنماذج المتوقعة لمستقبل سوريا بعد انتهاء هذه الأزمة .

أولًا: سيناريوهات ما بعد الاحداث

قد تسفر الأحداث التي شهدتها السويداء على مدى الأيام الماضية عن أحد السيناريوهات التالية:

١. تسوية محلية برعاية مركزية مشروطة

ويمثل هذا السيناريو أكثر المسارات واقعية في ظل موازين القوى الحالية، إذ تسعى السلطة المركزية إلى احتواء الحراك من خلال تفاهمات مع القيادات المحلية المدنية والدينية. وقد تتضمن هذه التسوية اعترافًا شكليا بالمطالب الشعبية المتعلقة بالإدارة المحلية، والتمثيل السياسي، وتحسين الخدمات، دون المساس بجوهر المركزية السياسية والعسكرية. إلا أن نجاح هذا السيناريو مرهون بصدق التزام السلطة بالإصلاح، وقدرتها على بناء الثقة مع المجتمعات الطرفية.

٢. انفصال إداري غير معلن (حكم ذاتي)

يحتمل أن تتطور السويداء ـ في حال فشل المفاوضات، وغياب آليات شاملة للمصالحة ـ إلى نموذج (حكم ذاتي غير معلن)، حيث تتولى القوى المحلية تنظيم الأمن والإدارة والخدمات بعيدًا عن الدولة، دون إعلان رسمي للانفصال. وتوجد شواهد أولية لهذا النمط في تشكيل المجالس الأهلية والعسكرية المحلية، وإدارة الحياة العامة بمرجعية دينية واجتماعية. وقد يشكّل هذا النمط تهديدًا لتماسك الدولة، لكنه في الوقت نفسه قد يفتح نقاشًا ضروريًا حول جدوى المركزية الصلبة.

٣. إعادة الاحتواء عبر القوة الناعمة والضغط الأمني

يستند هذا السيناريو إلى استراتيجية تقليدية تستخدمها الأنظمة السلطوية، وتتمثل في تفكيك الحراك من الداخل عبر استقطاب النخب المحلية، وتقديم تنازلات رمزية، وتكثيف الضغوط الأمنية على الفاعلين المدنيين. وعلى الرغم من إسهام هذا السيناريو في إمكانية تحقيق تهدئة قصيرة المدى، إلا أن هذا النمط لا يحقق معالجة جذرية للمطالب، بل يؤسس لحالة احتقان مؤجلة قد تنفجر مستقبلا بصورة أعنف وأكثر اتساعًا.

ثانيًا: تحديات المصالحة الوطنية

يعلم المتابع لأحداث السويداء بأن الأزمة القائمة بين السلطة والأقليات في السويداء، فضلًا عن غيرها من المناطق والمحافظات، لم يتم حلها، وإنما تم تأجيلها إلى حين تحقيق المصالحة الوطنية الحاسمة بين مكونات المجتمع السوري بكل طوائفه وإثنياته؛ وهو ما يصعب وربما يستحيل تحقيقه ما لم يتم التخلص من التحديات التالية:

١. غياب العدالة الانتقالية كمصدر لفقدان الثقة

تشير كافة المبادرات الاحتجاجية في الجنوب، وكذلك في الشمال الشرقي والغربي، إلى وجود مطلب مشترك يتعلق بالحاجة إلى عدالة انتقالية شاملة تضمن كشف الحقيقة، ومحاسبة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا شك استمرار تجاهل هذا المطلب سوف يعيق بناء الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، ويجعل من أية تسوية سياسية مجرد هدنة هشّة قابلة للانهيار.

٢. ضعف التمثيل السياسي الفعلي للمكونات المهمّشة

على الرغم من التعديلات الدستورية المعلنة، فإن المكونات السياسية والدينية والطائفية السورية، لا تزال تشكو من غياب التمثيل الحقيقي ضمن مؤسسات اتخاذ القرار؛ وهو ما يطرح إشكالية جوهرية تتعلق بإعادة هيكلة النظام السياسي بما يضمن تقاسم السلطة، وتكافؤ الفرص، وعدم اختزال المشاركة في صيغ رمزية شكلية.

ثالثًا: نماذج الحكم المتوقعة في سوريا في ضوء الأحداث الجارية

أثارت الأحداث الجارية في السويداء، وما سبقها من أحداث الساحل (المواجهات بين السلطة وأبناء الطائفة العلوية في أيريل ٢٠٢٥م)، قضية هامة تتعلق بطبيعة النظام السياسي النموذجي المتوقع للحكم في سوريا؛ ويمكن تجسيد المطالب التي أفرزتها الأحداث تجاه هذا الأمر في مسألتين:

الأولى: الانتقال إلى نموذج لا مركزي – إداري أو فيدرالي: حيث أبرزت الأحداث مطالب بمنح السلطات المحلية صلاحيات تنفيذية وتشريعية أوسع ضمن أطر قانونية واضحة. وقد يتمثل ذلك في نموذج لا مركزي إداري موسّع، أو حتى صيغة فيدرالية مقيدة تحفظ وحدة الدولة مع احترام خصوصيات المناطق. ويتطلب هذا الخيار تعديل الدستور، وبناء مؤسسات حكم محلي ديمقراطية ذات شرعية مجتمعية.

الثانية: أهمية دور الأمم المتحدة واللاعبين الدوليين والإقليميين في مستقبل سوريا: حيث أكدت الأحداث أنه لا يمكن فصل مستقبل الحوكمة في سوريا عن التوازنات الإقليمية والدولية. فقد تلعب الأمم المتحدة دورا في رعاية مفاوضات محلية ـ وطنية، وتوفير ضمانات دولية لأية تسوية، لا سيما من خلال قرارات مجلس الأمن (مثل القرار ٢٢٥٤). في المقابل، ستسعى قوى دولية وإقليمية، مثل: روسيا وإيران وتركيا وإسرائيل... وغيرها، للتأثير في مسار هذه التحولات، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، الأمر الذي يجعل الداخل السوري مسؤولًا عن صياغة رؤية جامعة تقلص من هامش المناورة الخارجي.

خاتمة وتوصيات

تظهر أحداث السويداء كمرآة تعكس عمق الأزمة الوطنية في سوريا، ليس فقط باعتبارها بؤرة احتجاج جديدة، بل كنموذج يعبر عن تطلعات مجتمعية متزايدة نحو الشراكة والكرامة والعدالة. وفي ظل غياب مقاربات وطنية شاملة، تبقى كل السيناريوهات مفتوحة: من الإصلاح المتدرج إلى الانفصال الرمزي إلى العودة لسياسات القمع.

إن اللحظة الراهنة تتطلب من جميع الفاعلين، الرسميين والمجتمعيين، العمل على إنتاج عقد اجتماعي جديد، يضمن المساواة الفعلية بين المكونات، ويؤسس لنظام سياسي أكثر توازنًا وشمولاً، بما يحول دون تكرار مآسي العقد الماضي، ويضمن استقرارًا مستدامًا لسوريا المستقبل؛ ولأجل تحقيق ذلك، تُوصى الورقة بما يلي:

١. إطلاق حوار مباشر بين الحكومة المركزية وقيادات المجتمع المحلي في السويداء.

٢. حل المليشيات غير الرسمية من خلال برنامج وطني للدمج أو التفكيك.

٣. مراجعة شاملة للبنية الأمنية بإشراف رئاسي مباشر.

٤. تفعيل اللامركزية الإدارية كأداة للتهدئة والتفاعل الإيجابي مع مكونات الجنوب السوري.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64